

وهذا الصنيع يقتضي في الفعل المنفي ما اقتضاه في الفعل المثبت ، فاذا قيل : « انت لا تحسن هذا » كان أشد لنفي احسان ذلك عنه من أن يقال : « لا تحسن هذا » ويكون الكلام في الاول مع من هو أشد اعجاباً بنفسه وأعرض دعوى في انه يحسن حتى لو جيء بـ « أنت » فيما بعد « تحسن » فقيل : « لا تحسن أنت » لم يكن له تلك القوة فقوله تعالى : « والذين هم بربهم لا يشركون » يفيد من التأكيد في نفي الاشرار عنهم ما لو قيل : « والذين لا يشركون بربهم » أو « بربهم لا يشركون » لم يفد ذلك ، وكذا قوله تعالى : « لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون » وقوله تعالى : « فعميت عليهم الانباء يومئذ فهم لا يتساءلون » .

وانتهى إلى القول بأنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة ان لم يقدم فيه ما قدم ولم يؤخر ما أخر وبديء بالذي ثني به أو ثني بالذي ثلث به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة . وإذا كان كذلك فينبغي ان ينظر إلى الذي يقصد واضع الكلام ان يحصل له من الصورة والصنعة أفي الالفاظ يحصل له ذلك أم من معاني الالفاظ ؟ وليس في الامكان ان يشك عاقل اذا نظر أن ليس ذلك في الالفاظ وانما الذي يتصور ان يكون مقصوداً في الالفاظ هو الوزن <sup>(١)</sup> . ويدخل ذلك في فنون البيان ايضاً ويؤدي تغيير النظم إلى تغيير بلاغة العبارة ويخرجها في مخرج لا تحس معه الاحساس الاول قبل التغيير ، ومثال ذلك قول ابن المعتز :

وإني على إشفاق عيني من العدى لتجمحُ مني نظرةٌ ثم أطرقُ

فليست الطلاوة هنا من الاستعارة في « يجمح » وانما لأنه قال في أول البيت « وإني » حتى دخل اللام في قوله « لتجمح » ثم قوله « مني » ثم لان قال : « نظرة » ولم يقل « النظر » مثلاً ثم لمكان « ثم » في قوله « ثم أطرق » وللطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف وهي اعتراضه بين اسم « ان » وخبرها بقوله : « على إشفاق عيني من العدى » .

(١) دلائل الاعجاز ص ٢٧٨ .